

Distr.: General  
10 August 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 151 من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

## أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021\*\*

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرارات الجمعية العامة 218/48 بآء (الفقرة 5 (هـ))، و 244/54 (الفقرتان 4 و 5)، و 272/59 (الفقرتان 1 و 3)، و 236/66 (ثانياً، الفقرة 5)، و 263/74 (ثامناً، الفقرة 14). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 188 تقريراً من تقارير الرقابة (لا تشمل تلك المتصلة بعمليات السلام) ثمانية منها أُحيلت إلى الجمعية العامة. وتضمنت التقارير 418 توصية تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر، والإدارة والعمليات، بينها 7 توصيات صُنفت على أنها بالغة الأهمية. وأدت الآثار المالية المترتبة على التوصيات التي أصدرها المكتب خلال هذه الفترة إلى تحقيق وفورات واستردادات بلغت 3 587 855 دولاراً. وتقدم الإضافة لهذا التقرير تحليلاً لحالة تنفيذ التوصيات وقائمة بالتقارير الصادرة.

\* A/76/150.

\*\* باستثناء أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات السلام. نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بعمليات السلام للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، معروضة في الوثيقة A/75/301 (Part II). وستعرض نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بالفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في الوثيقة A/76/281 (Part II).



الرجاء إعادة استعمال الورق

020921 010921 21-09733 (A)



## أولاً - مقدمة

1 - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عملاً بقرارها 218/48 بآء من أجل تحسين أساليب الرقابة في المنظمة. ويعمل المكتب بصورة مستقلة، ويساعد الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها من خلال تقديم خدمات المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتقييم، والتحقق.

2 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المكتب خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وهو لا يشمل نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بعمليات السلام. وإضافة إلى نتائج الأنشطة المتصلة بالأمانة العامة، يتضمن هذا التقرير أيضاً لمحة عامة عن النتائج المتصلة بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، اللذين يقدم المكتب تقارير سنوية منفصلة عنهما إلى مجلس إدارة كل منهما. وتتضمن الإضافة إلى هذا التقرير (A/76/281 (Part I)/Add.1) تحليلاً للتوصيات وقائمة بالتقارير الصادرة خلال تلك الفترة.

## ثانياً - الاتجاهات العامة والتحديات الاستراتيجية في ما يتعلق بالرقابة الداخلية في الأمم المتحدة

### الأولويات البرنامجية

3 - يهدف المكتب إلى تحقيق قيمة مضافة في مجالات إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات في الكيانات المشمولة بأنشطته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولى المكتب الأولوية للمجالات التالية: (أ) تنفيذ الإصلاحات؛ (ب) ثقافة المنظمة؛ (ج) عمليات الشراء وسلسلة الإمداد؛ و (د) البعثات التي تمر في مرحلة انتقالية. وواصل المكتب، في سعيه إلى مواءمة عمله مع استراتيجيات اللامركزية المنفذة في الأمانة العامة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة، التركيز على تعزيز خط الدفاع الثاني، الذي يشمل المهام المركزية الممكنة لتسيير أعمال المؤسسة، المسؤولية عن تحديد مخاطر المؤسسة، والاستجابة للمخاطر (من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات والنظم)، ورصد الأداء والإبلاغ عنه على نطاق المنظمة.

### أثر جائحة مرض فيروس كورونا

4 - نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ما برح المكتب يضطلع منذ آذار/مارس 2020 بأنشطته من بعد. وبفضل ترتيبات التأهب واستمرارية تصريف الأعمال التي وضعتها الأمانة العامة والمنظمات الأخرى التي يقدم لها المكتب خدماته، تمكن المكتب من إنجاز معظم الأنشطة التي كان بدأ بها قبل الأزمة. ومع ذلك، وبما أن المنظمة كانت تركز على إدارة الأزمات واستمرارية تصريف الأعمال، اضطر المكتب إلى إلغاء أو إرجاء عدة عمليات مراجعة داخلية للحسابات وتقييمات كان من المتوقع أن تبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان من الممكن في بعض الحالات الاستعاضة عنها بمهام استشارية لدعم إدارة المخاطر.

## المراجعة الداخلية للحسابات

5 - حدثت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات خطة عملها القائمة على المخاطر للاستجابة للمخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وأزمة السيولة التي عانت منها المنظمة والتي كان لها تأثير على توفر موظفيها في مجال مراجعة الحسابات، وإمكانية الوصول اللازمة لإجراء عمليات مراجعة الحسابات، وصحة مخاطر الكيان التي جرى تقييمها قبل تفشي الجائحة، وتغطية مراجعة الحسابات، وجدوى توصيات مراجعة الحسابات في البيئة المتغيرة. ونتيجة لهذه التحديثات، تمكنت الشعبة من ضمان أن يظل موظفوها وغير ذلك من مواردها منتجين وموجهين نحو الأنشطة التي يمكن أن تحقق أكبر قيمة مضافة، لا سيما بإصدار توصيات ونصائح لمراجعة الحسابات في ما يتصل بالمجالات الناشئة التي تنطوي على مخاطر كبيرة.

6 - وأجرت الشعبة عمليات مراجعة للأداء بغية تحديد المخاطر أو العوائق التي تحول دون تحسين أداء الكيانات المشمولة بعمليات المراجعة في مجالات الاقتصاد والكفاءة والفعالية في تنفيذ ولاية كل منها. وشمل نطاق عمليات مراجعة الأداء، على سبيل المثال، جوانب نظم قياس النتائج والإبلاغ عنها، وفعالية ممارسات العمل من حيث التكلفة. وأجريت عمليات مراجعة الامتثال في مجالات اعتبرت فيها إدارة المخاطر والسياسات ملائمة عموماً، ولكن الخطر المتبقي جراء عدم الامتثال في مجالات مثل إدارة استحقاقات الموظفين اعتبر مرتفعاً.

## التفتيش والتقييم

7 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت شعبة التفتيش والتقييم نهجاً جديداً للتقييم يركز على إيلاء الأولوية للبرامج الفرعية في إطار ركيزة التنمية المستدامة. ووضعت الشعبة نهجاً جديداً لتقييم نتائج البرامج الفرعية؛ ومع أن تلاقى جائحة كوفيد-19 وأزمة السيولة التي تعاني منها المنظمة أدى إلى تأخر في بدء تقييمين من تقييمات الميزانية العادية الخمسة المقررة وإرجاء تقييم واحد إلى فترة الإبلاغ اللاحقة، بحلول نيسان/أبريل 2021، كان العمل جارياً على أربعة تقييمات لنتائج البرامج الفرعية بشأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأنجزت الشعبة أيضاً تقريرين توليفيين جديدين - أحدهما عن التنسيق والآخر عن التخطيط الاستراتيجي - استناداً إلى معلومات مستقاة من مهام سابقة للمكتب.

8 - وفي عام 2021، وضعت شعبة التفتيش والتقييم استراتيجية وخطة عمل لتقديم الدعم التقييمي إلى كيانات الأمانة العامة بما يتماشى مع الإنجازات المتوقعة للميزانية البرنامجية لعام 2021. وعملت الشعبة مع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال من أجل وضع الصيغة النهائية للأمر الإداري المتعلق بالتقييم (ST/AI/2021/3). وكان من المقرر أيضاً أن تقوم وضع المبادئ التوجيهية الموكبة. وانسجاماً مع نتائج تقرير المكتب عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/76/69)، أعدت شعبة التفتيش والتقييم، بدعم من شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، حلقات عمل حول التقييم للكيانات التي كانت تقتدر إلى الترتيبات التنظيمية لإجراء التقييم. وخطت شعبة التفتيش والتقييم أيضاً الخطوات الأولى نحو استحداث منصة لإدارة معارف التقييم تكون بمثابة نقطة وصول وحيدة لكيانات الأمانة العامة التي تحتاج إلى موارد في مجال التقييم. وإضافة إلى ذلك، استعرضت نموذجاً تدريبياً للتقييم صممته كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لصالح الأمانة العامة للأمم المتحدة هو في طور الإنهاء، وقدمت إسهامات فيه.

## التحقيقات

9 - وعملت شعبة التحقيقات بمرونة في استجابتها لجائحة كوفيد-19 إذ استعانت بالتكنولوجيا لإجراء مقابلات من بُعد مع الضحايا والشهود والأشخاص لضمان استمرارية تنفيذ الأعمال. ورغم تزامن تفشي الجائحة مع انخفاض أولي في الإبلاغ المقدم إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فقد شهدت دورة الإبلاغ للفترة 2021/2020 استمرارا في المنحى التصاعدي في عدد التقارير الواردة الذي سُجل على مدى السنوات السابقة. وبعد التقييم من خلال عملية استقبال الحالات، أُحيلت للتحقيق 146 (22 في المائة) من المسائل الـ 675 غير المتصلة بحفظ السلام التي أُبلغ بها المكتب؛ وكانت 266 (40 في المائة) حالة قد أُحيلت أو هي في طور الإحالة إلى كيانات أخرى؛ وأودعت 182 (27 في المائة) حالة للعلم؛ وأغلقت 18 حالة بعد تقييمها؛ ولا تزال 63 حالة قيد الاستعراض. وأصدرت الشعبة 59 تقرير تحقيق و 39 إشعاعا بالإغلاق (شملت تقارير الإغلاق ومذكرات الإنجاز والتحقيقات المغلقة بمذكرة للإيداع في ملف) و 13 تقريرا استشاريا لا تشمل النواتج المتصلة بعمليات السلام.

10 - بيد أن توقيت التحقيقات ظل يشكل تحديا، ويعزى ذلك أساسا إلى تأثير الجائحة على عملية التحقيق (بما في ذلك القدرة على إجراء المقابلات وجمع الأدلة الأخرى). وتفاقم هذا الوضع بسبب زيادة الشواغل الناجمة عن تدابير السيولة وعدم حدوث أي انخفاض ملحوظ في الطلب على التحقيقات وعبء العمل. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان إنجاز التحقيقات يستغرق ما متوسطه 11,7 شهرا، ما يمثل زيادة بنحو شهرين (23 في المائة) مقارنة بالمهل الزمنية في فترة ما قبل الجائحة. واستغرق إتمام التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي - وهي أولوية مستمرة للشعبة - ما متوسطه 10,1 أشهر.

## ثالثا - التعاون والتنسيق

11 - لقي مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعاونا فعالا من إدارات وموظفي الكيانات المشمولة بأنشطته الرقابية. وواصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ولجان مراجعة الحسابات في ما يتعلق بمفوضية شؤون اللاجئين، وبالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تزويد المكتب بالمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي ساعدته على تحسين نتائج أعماله.

12 - وقام المكتب بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز أوجه التآزر والكفاءة في الاضطلاع بالولايات المنوطة بكل منهم.

13 - وتبادل المكتب كذلك المعارف بشأن الممارسات الفضلى والابتكارات في منهجيات الرقابة مع الكيانات الرقابية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك خلال اجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، وممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

14 - وفي مجال التحقيقات، شاركت شعبة التحقيقات في فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وتحديدًا في إطار الفريق الفرعي المعني بتحسين التحقيق في التحرش الجنسي. وأعدَّ الفريق الفرعي دليل المحققين للتحقيق في شكاوى التحرش الجنسي في الأمم المتحدة، الذي صدر في آذار/مارس 2021 بعد موافقة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين عليه.

15 - وفي مجال التقييم، وفي إطار متابعة نشر توليفة للمبادئ التوجيهية لتقييم استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19، أصدرت شعبة التفتيش والتقييم بروتوكولا لتقييم استجابات كيانات الأمانة العامة. ويوفر البروتوكول إطارا مفاهيميا لإجراء التقييمات، مشفوعا بأسئلة ومعايير ومقاييس ومؤشرات وأساليب أداء مشتركة. وقدمت الشعبة الدعم في مهمة التقييم التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في إجراء تقييم آني للاستجابة الميدانية للوكالة لتعشي كوفيد-19 في العديد من مكاتبها الميدانية، وللدعم الذي قدمه مقرها. وأتاح التقييم فرصة للمكتب وللوكالة لمواءمة معارفهما ومهارتهما التقنية والميدانية.

#### رابعاً - العوائق

16 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تُفرض على نطاق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي قيود لا داعي لها أو من شأنها أن تعوق عمله أو تتأثر من استقلاليته.

#### خامساً - تحليل اتجاهات التوصيات

17 - أصدر المكتب 188 تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق، تضمنت 418 توصية موجهة إلى كيانات الأمانة العامة والمنظمات التي تدخل ضمن نطاق عملها (لا تشمل التوصيات المتعلقة بعمليات السلام). وقُبلت كل التوصيات ما عدا واحدة. وخلال الفترة، نفذت 624 توصية (كانت 454 منها مرحلة من فترات إبلاغ سابقة). ويرد تحليل مفصل لاتجاهات التوصيات في الإضافة لهذا التقرير (A/76/281 (Part I)/Add.1).

#### سادساً - موجز أنشطة الرقابة ونتائجها

##### ألف - نتائج مختارة في المجالات ذات الأولوية

##### إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد

18 - تبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، في عمليات مراجعته لحسابات الطلب وتخطيط المصادر الصادرة لصالح إدارة الدعم العملياتي (059/2020) ولبعثات مختارة لحفظ السلام، أن الطلب المنتظم وتخطيط المصادر قد حسُنَا من إبراز أهمية احتياجات البعثات الميدانية في ما يتعلق بالسلع والخدمات. بيد أنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود من أجل كفاءة قيام البعثات بوضع خطط أكثر واقعية للطلب تستند إلى نموذج ملائم للتنبؤات والتحليلات الكمية والنوعية، وتكون مستقاة من مقترحات ميزانياتها من تلك الخطط. ولم تكن هناك دقة كافية في خطط الطلب، ما جعل من الصعب أحيانا استخدامها بفعالية في عمليات الشراء العالمية وتخطيط التسليم وإدارة الفئات. وبأشرت إدارة الدعم العملياتي إجراءات لتتفيذ التوصيات، مثل إصدار إرشادات الأعمال لدورة التخطيط 2021-2022، مشفوعة بتعليمات لجميع الكيانات بشأن التفاصيل المثلى للطلب التي ستوضع من خلال أداة تخطيط الطلب والاستحواذ.

## ثقافة المنظمة

19 - تقييم الجهود المبذولة من أجل منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها بين عامي 2015 و 2018 والتصدي لها ومؤازرة الضحايا (A/75/820). أحرز التقييم الذي أجرته المنظمة تقدماً واضحاً في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفي الجمع بين مختلف أجزاء المنظومة في هذا الجهد. ومع ذلك، لم تتصدَّ جهودُ منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في كيانات خارج سياق السلام والشؤون الإنسانية للمخاطر ذات الصلة على نحو كافٍ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه منذ إجراء الإصلاح الإداري في عام 2019، عملت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على توحيد التوجيهات والأدوات المتاحة لجميع كيانات الأمانة العامة لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

20 - ومع أن كل خطوة لمعالجة ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين استغرقت وقتاً أطول مما كان مطلوباً، تبيّن أن تدابير الوقاية والاستجابة كانت ذات صلة وفعالة. وأظهرت العقوبات الإدارية التي فرضتها المنظمة عند ثبوت ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين سياسة عدم التسامح مطلقاً التي ينتهجها الأمين العام؛ وفُرضت عقوبات في 85 في المائة من الحالات التي ثبتت صحتها، ولا تزال بقية الحالات قيد التنفيذ. إن الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة الجنائية عن جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبتها مسؤولون وخبراء موفدون في بعثات عبر إحالة تلك الأحداث إلى الدول الأعضاء كانت، في معظمها، غير ناجحة.

21 - ومع أن مكتب المدافع عن حقوق الضحايا لم يُدرج في الميزانية العادية حتى 1 كانون الثاني/يناير 2019، فإن المدافع عن حقوق الضحايا أسهم في التقييم. وأحرز بعض التقدم في توفير دعم مناسب للضحايا، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

22 - وإضافة إلى ذلك، أفضت العمليات المختلفة لمراجعة الحسابات خلال هذه الفترة إلى توصيات تهدف إلى تناول ثقافة المنظمة في مجالات مثل معدلات إتمام كل من التدريب الإلزامي وتقييمات أداء الموظفين والإدارة، واستثمارات الإفصاح المالي وإعلانات كشف المصالح التي يقدمها مكتب الأخلاقيات، وآليات المساءلة، والبيئة الرقابية.

23 - وعلاوة على ذلك، ركز المكتب تحديداً، في مراجعة لآليات الإدارة والعمليات ذات الصلة بها في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/75/215)، على مسائل ثقافة المنظمة، إذ حدد الحاجة إلى وضع وتنفيذ برنامج لتحويل الثقافة من أجل غرس ثقافة متسقة وعالية الأداء وأخلاقية في مكتب إدارة الاستثمارات.

## تنفيذ الإصلاحات

### ركيزة التنمية

24 - قدم المكتب المشورة والدعم في إدارة مكتب التنسيق الإنمائي بغية تحسين عملياته في مجال إدارة المخاطر من خلال إجراء تقييم أولي للمخاطر التي يتعرض لها التنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وجرى تحديد وتقييم 11 من المخاطر على مستوى الكيانات، صنّفت ثمانية منها على أنها مخاطر عالية وثلاثة على أنها مخاطر متوسطة.

## ركيزة الإدارة

25 - تعزيز خط الدفاع الثاني لدعم لامركزية السلطة. يشكل ذلك استراتيجية رئيسية للإصلاح الإداري تتبعها الأمانة العامة وتؤدي دورا حيويا في تعزيز الامتثال وإدارة المخاطر في المنظمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات 78 توصية لمراجعة الحسابات لتعزيز كل من الإدارة وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء (25 في المائة من توصيات مراجعة الحسابات البالغ مجموعها 310 توصية). وشملت بعض التوصيات المتعلقة بالإدارة تحسين فعالية اللجان والمجالس المنشأة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية.

26 - تصنيف البيانات والاستراتيجية المتعلقة بها. وأصدر المكتب تقريرا استشاريا للأمانة العامة للأمم المتحدة عن إدارة تصنيف البيانات وخصوصيتها. وقِيم الاستعراض مدى كفاية وفعالية الضوابط في جميع أنحاء الأمانة العامة (بما في ذلك في المكتب) المصممة لحماية سرية وسلامة المعلومات التي يمكن التعرف إلى أصحابها والبيانات الحساسة. وقدم ملاحظات حيوية وهامة استرشدت بها المبادرات الحالية للأمانة العامة بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالبيانات وخصوصية البيانات. ولم تضع الأمانة العامة بعد تعريفا ملزما ومقبولا عالميا لخصوصية البيانات ولحماية البيانات أو إطارا لهما، ولم تنفذ بعد برنامجا للخصوصية يعرف آليات الإدارة الملائمة واستخدام التكنولوجيا لإدارة البيانات وتصنيف البيانات وحماية البيانات، على نحو فعال وآمن. وأنشأت الأمانة العامة فريقا لإدارة البيانات، انسجما مع مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية التي اعتمدها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وقامت بخطوات لتنفيذ برنامج يتعلق بخصوصية البيانات يشمل مجالات الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا.

27 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتساعد عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقييم ترتيبات الإدارة وإدارة المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوظائف التي تحظى بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولما كان مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في طور صياغة إطار لإدارة المعلومات، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لنظم إدارة الوثائق والعمليات ذات الصلة في الأمانة العامة (034/2020)، أن الوقت قد حان لوضع تعريف أفضل معايير تحديد وإدماج المتطلبات المتعلقة بإدارة الوثائق بغية تيسير التعاون وإدارة المعارف والحلول التكنولوجية، وكذلك توضيح حل المؤسسة لكيفية إدارة الوثائق السرية للغاية وتخزينها. ونظرا لمحدودية الموارد، لم ينفذ برنامج للحفظ الرقمي. وكان توفير إرشادات بشأن استمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك تحديد الوثائق الحيوية والأدوات اللازمة، مطلوبا لضمان استمرار العمليات في حالات غير متوقعة. ووافقت الأمانة العامة على التوصيات.

28 - أمن الموظفين. لاحظ المكتب، في مراجعته لحسابات تنفيذ آلية التدريب لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (001/2021)، أن إدارة شؤون السلامة والأمن واجهت، في سياق ولايتها المتمثلة في قيادة ودعم تحسين أمن الموظفين وتدريبهم وتوعيتهم، بين الكيانات المشاركة في النظام، تحديات في مواكبة متطلبات التدريب الأمني، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم وجود آلية شاملة للإدارة وتحديد الأولويات تهدف إلى ضمان وفاء برنامج التدريب الأمني وعمليات الإدارة على نطاق المنظومة بأهداف التدريب على السلامة والأمن. وتحدد السياسة الحالية المتعلقة بتدريب وإصدار الشهادات في ما يتعلق بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن دور تلك الإدارة في وضع وتنفيذ برامج التدريب من دون أن تحدد دور المنظمات المشاركة. ونظرا لتباين الآراء، لم تُعتمد قط استراتيجية التدريب العالمية للنظام. وإضافة إلى ذلك، لم تكن لدى الإدارة أدوات كافية لرصد أنشطة التدريب والتكاليف المتصلة بها والإبلاغ عنها، كما أنها توقفت عن إصدار تقرير سنوي شامل

عن التدريب على السلامة والأمن للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. ولم يوضع إطار لتقييم التدريب في مجال السلامة والأمن تمهيدا لتقييم فعالية أنشطة التدريب المتصلة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وكانت الإدارة، بالتنسيق مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، حيثما ينطبق ذلك، تركزت تقدما في تنفيذ توصيات المكتب.

29 - **نظام المساءلة في الأمانة العامة.** بطلب من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يعكف المكتب حاليا على إجراء تقييم لنظام المساءلة في الأمانة العامة تمهيدا لتقييم ما إذا كانت عناصره تعمل بكفاءة وفعالية. وبات المكتب في مراحل متقدمة من التقييم، الذي يشمل ما يلي: (أ) تحديد الأهداف والمتطلبات المقررة لنظام المساءلة في الأمانة العامة؛ (ب) إجراء مقابلات مع نحو 250 من الموظفين والدول الأعضاء والمسؤولين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) إجراء تحليل لآليات عمل نظام المساءلة في عينة من ثمانية كيانات تابعة للأمانة العامة تمثل ركائز العمل الثلاث (السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان)، تشمل كيانات من داخل المقر وخارجه؛ (د) إجراء دراسة استقصائية لموظفي الأمانة العامة؛ (هـ) وضع معايير مرجعية لبعض جوانب نظام المساءلة مقارنة مع منظمات حكومية دولية أخرى. وسترد نتائج التقييم في عشرة تقارير على مستوى العمل عن مواضيع من قبيل تخطيط البرامج والميزنة، والإدارة المركزية للمخاطر، والولايات البرنامجية وإدارة الأداء التنظيمي، وتفويض السلطة، وإجراءات الرقابة الداخلية، والأخلاقيات والنزاهة. كما ستتم تغطية نظم تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها الأمانة العامة وقدرة وهيكلية شعبة التحول المؤسسي والمساءلة لدعم هياكل المساءلة. ومن المتوقع أن يصدر تقرير موحد عن النتائج لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الربع الثالث من عام 2021.

30 - **التنسيق.** أجرت شعبة التفتيش والتقييم استعراضا توليفيا لـ 32 تقريرا من تقارير التفتيش والتقييم الصادرة عن المكتب منذ عام 2017. وفي هذا التحليل، بحثت الشعبة كيف عزز التنسيق أهمية منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها، وقدم دروسا وأفكارا يمكن تطبيقها اليوم. وتؤكد التوليفة أن القوة على عقد الاجتماعات وإنشاء الشراكات والحفاظ عليها هي مكملة قوة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد العالمي والإقليمي. بيد أن بعض أوجه القصور، مثل عدم كفاية الاتساق والمواءمة بين الاستراتيجيات والبرامج والسياسات، يمكن أن يقوض أداء منظومة الأمم المتحدة.

31 - **التخطيط الاستراتيجي.** جمع التقرير التوليفي للتخطيط الاستراتيجي (IED-21-001) أدلة من 37 عملية تفتيش وتقييم مختلفة أجرتها شعبة التفتيش والتقييم ونشرها المكتب منذ عام 2016. وشملت الممارسات الجيدة التي حُددت إدماج تعلم الدروس في سياق التخطيط للتمارين ووضع استراتيجيات تركز على قضايا محددة - مثل الدعوة أو دعم أهداف التنمية المستدامة أو مواجهة كوفيد-19 - مرتبطة بشكل فعال بالخطة الاستراتيجية الشاملة للكيانات. وتشمل أوجه القصور التي حُددت عدم كفاية التخطيط المشترك وضعف آليات المساءلة للتخطيط الاستراتيجي.

32 - **تعزيز دور التقييم.** في التقرير A/76/69، قدم المكتب تقييما لحالة التقييم في 75 كيانا من كيانات الأمانة العامة خلال فترة السنتين 2018-2019. وتمشيا مع مبادرات الأمين العام للإصلاح لعام 2017، شمل الاستعراض جميع كيانات الأمانة العامة للمرة الأولى. وبصورة إجمالية، ظلت ممارسة التقييم متفاوتة إلى حد كبير في أنحاء الأمانة العامة، فقد اقتصرَت الممارسة الجدية على مجرد حفنة من الكيانات ذات المهام المحددة والموارد المخصصة، يندرج معظمها في إطار ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وتبين أن ممارسات التقييم هذه كانت مركزة إلى حد كبير على المشاريع ومدفوعة من الجهات المانحة. وكانت ممارسة



التقييم هامشية أو غير موجودة في معظم الكيانات في ركيزة السلام والأمن وفي مجالي الإدارة والدعم. وكان تقييم البرامج الفرعية من قبل مديري البرامج، على النحو المطلوب في نشرة الأمين العام بشأن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3)، محدودا على نطاق المنظمة.

33 - وكان عدم كفاية الموارد، والافتقار إلى قدرات الموظفين وخبراتهم، وثقافة المنظمة، وأولويات الإدارة المتضاربة، والحاجة إلى الدعم والتوجيه لبناء قدرات التقييم، هي التحديات الرئيسية التي تصادف تطوير ممارسات أقوى للتقييم في جميع أنحاء الأمانة العامة. وشرعت الكيانات في تنفيذ كل التوصيات الهامة الأربع الرامية إلى تعزيز التقييم في أنحاء الأمانة العامة.

34 - وتقدم دراسة التقييم المتعلقة بلوحة متابعة التقييم الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة للفترة 2018-2019 (IED-21-011)، المرفقة بتقرير المكتب A/76/69، تقييما لـ 75 كيانا من كيانات الأمانة العامة باستخدام 15 مؤشرا متصلا بالتقييم في أربعة مجالات هي: الإطار؛ الموارد؛ نفقات التقييم والنواتج والتغطية؛ وجودة التقرير. وكانت لدى 16 كيانا (27 في المائة) من الكيانات السنتين غير التابعة لحفظ السلام التي جرى درسها مهام تقييم مخصصة، وإن كان لدى ستة كيانات فقط وحدات تقييم مستقلة. ولم يكن لدى أكثر من نصف الكيانات السنتين (55 في المائة) سياسة تقييم، ولم يكن لدى تسعة كيانات (15 في المائة) فقط خطط تقييم جيدة النوعية. وخلال فترة السنتين، أصدر 26 كيانا ما مجموعه 250 تقرير تقييم. وترد تقييمات تفصيلية لكل من تلك الكيانات في الوثيقة IED-21-011.

## باء - نتائج مختارة حسب الكيانات

### إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

35 - أصدر المكتب إشعارا واحدا بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

### إدارة التواصل العالمي

36 - أصدر المكتب تقريرا واحدا من تقارير التقييم (023/2021) وأربعة من تقارير التحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بإدارة التواصل العالمي.

37 - ولاحظ المكتب في مراجعته لحسابات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للإعلام الاقتصادي والاجتماعي، أنه بسبب التطور الذي يشهده الصندوق، كانت تجرى إضافة أنشطة، وأنه بات يلزم تاليا تحديث اختصاصاته توخيا للوضوح والشفافية. ولم يكن لدى لجنة الشركاء وتعبئة الموارد اختصاصات رسمية تحدد مسؤولياتها الرقابية، أو نظام لمتابعة وتوثيق تنفيذ نقاط العمل الناشئة عن الاجتماعات. ولم يكن لدى إدارة التواصل العالمي مبادئ توجيهية للمشاريع من أجل الميزنة المنهجية للأموال اللازمة لتقييم المشاريع، بما في ذلك معايير لاختيار المشاريع تمهيدا لتقييمها. ولم تكن دائما تجرى عمليات التحقق من اتباع العناية الواجبة إزاء المانحين من غير الأمم المتحدة. كما لم تكن هناك مؤشرات أو أهداف قابلة للقياس لتقييم ما إذا كانت المشاريع تحقق الأثر المنشود. وشرعت الإدارة في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ التوصيات.

38 - وطلبت الإدارة إلى المكتب المساعدة في تقييم نوعية النتائج المستقاة من أداة الاستماع إلى وسائل التواصل الاجتماعي "Talkwalker" بهدف تحديث وتحسين معايير البحث عن مصادر واتجاهات

المعلومات المضللة المتعلقة بالأمم المتحدة خلال جائحة كوفيد-19. واستنادا إلى تقييمه، قدم المكتب المشورة إلى الإدارة بشأن استخدام أدوات البحث ورصد علامات تصنيف محددة على موقع تويتر والتعاون مع مدققي الحقائق المرموقين دوليا.

39 - وتلقى المكتب تقريرا يفيد بأن أحد موظفي الإدارة قد أدلى بتعليقات جنسية صريحة غير مرغوب فيها إلى زميل(ة) له. وخلص تحقيق المكتب إلى أن الموظف قد انخرط في سلوك غير مرغوب فيه، بما في ذلك سلوك جنسي، كان مزعجا وصادما للضحية. وقد أحال المكتب استنتاجاته إلى مكتب الموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

#### إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءلة الامتثال

40 - أصدر المكتب تقريرين لمراجعة الحسابات (034/2020 و 030/2021) في ما يتعلق بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءلة الامتثال.

41 - ويرد في الفقرة 27 من هذا التقرير موجز لنتائج مراجعة نظم إدارة الوثائق والعمليات ذات الصلة في الأمانة العامة (034/2020).

42 - وفي المراجعة الثانية للحسابات (030/2021)، درس المكتب تنفيذ نشرة الأمين العام المتعلقة بالقيود المفروضة على ما بعد انتهاء العمل (ST/SGB/2006/15)، التي تمنع الموظفين الذين شاركوا أو يشاركون حاليا في عملية الشراء من البحث عن عمل أو قبوله أو أي شكل من أشكال التعويض أو المنفعة المالية من أي متعاقد أو بائع للأمم المتحدة. وخلصت المراجعة إلى ما يلي: (أ) المصطلحات الرئيسية في النشرة ليست محددة تحديدا جيدا، تاركة تفسيرها لتقدير الجهات المعنية المختلفة؛ (ب) شملت النشرة طائفة واسعة من الموظفين الذين يشاركون في عملية الشراء دون تمييز في ما يتعلق بنوع الدور الذي قاموا به أو قيمة العقود التي شاركوا فيها؛ (ج) لم ينص على نحو كاف على إجراءات الإبلاغ عن انتهاكات أحكام النشرة وعن إحالة تلك الانتهاكات؛ و (د) لم تحدد الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بتنفيذ ورصد القيود المفروضة على ما بعد التوظيف. كما يلزم التدريب وغيره من أنشطة التوعية لإطلاع الموظفين على أحكام النشرة وضمان تحقيق أهدافها. وبشرت الإدارة تنفيذ هذه التوصيات.

#### إدارة الدعم العملياتي

43 - أصدر المكتب تقريرين من تقارير مراجعة الحسابات (059/2020 و 030/2021) وتقرير استشاريا واحدا وتقرير واحد من تقارير التحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بإدارة الدعم العملياتي.

44 - تبين من مراجعة القيود المفروضة بعد انتهاء العمل (030/2021)؛ انظر أيضا الفقرة 42 من هذا التقرير) أنه في حين أبلغ البائعون بالتقييد الذي فرض بعد سنة واحدة من العمل الذي منع الموظفين الذين فصلوا من العمل من قبول العمل أو أي شكل من أشكال التعويض من البائعين، فإنهم لم يبلغوا بالتقييد الذي فرض بعد انتهاء العمل لمدة سنتين، مما حال دون تمثيل الموظفين الذين فصلوا عن العمل أحد البائعين أمام موظف حالي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يبلغ البائعون بالجزاء المفروضة على انتهاك النشرة، التي تشمل تعليق تسجيلهم أو إنهائهم. ونظرا لصعوبة تحديد الموظفين الذين يندرجون ضمن أحكام النشرة بسبب نطاق الأنشطة والموظفين التي تغطيها، ونظرا لتنوع نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تجهيز

الأنشطة ذات الصلة، تعذر تنفيذ ضوابط وقائية قوية مثل أنشطة التدريب والتوعية تنفيذا فعالا. وشرعت الإدارة في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات المكتب.

45 - ويرد في الفقرة 18 من التقرير الحالي وصف لنتائج مراجعة حسابات الطلب وتخطيط المصادر (059/2020). وتتعلق المشورة المتعلقة بمراجعة الحسابات بالاعتراف بصفة الإعالة وإدارة استحقاقات الإعالة في مقر الأمم المتحدة.

#### إدارة شؤون السلامة والأمن

46 - أصدر المكتب تقريرا واحدا لمراجعة الحسابات (001/2021) وإشعارا واحدا بإغلاق التحقيق في ما يتعلق بإدارة شؤون السلامة والأمن. ويرد وصف لمراجعة الحسابات، المتعلقة بتنفيذ آلية التدريب لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، في الفقرة 28 من هذا التقرير.

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

47 - أصدر المكتب تقريرين لمراجعة الحسابات (021/2021 و 042/2020)، وتقريراً واحداً من تقارير مراجعة الحسابات وإشعاراً واحداً بإغلاق تحقيق في ما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

48 - ولاحظ المكتب في مراجعته لمشروع تجديد قاعة أفريقيا وبناء مركز للزوار في أراضي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (021/2021)، أن المشروع تأخر 33 شهرا عن الموعد المحدد نتيجة لإنهاء العقد المبهم مع المقاول الرئيسي في شباط/فبراير 2020 وأثر جائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن هناك فرصة بنسبة 43 في المائة فقط لأن يتم تنفيذ المشروع في حدود الميزانية المعتمدة. ورغم أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تخطط للمشروع في أنشطة هندسية ذات قيمة لخفض تكاليف المشاريع، فإنها لم تعين بعد مالكا للمخاطر لرصد أنشطة التخفيف المتصلة بالمخاطر الإضافية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ونظرا للشواغل في عضويته، عقد المجلس الاستشاري لمشروع تجديد قاعة أفريقيا اجتماعا واحدا فقط من الاجتماعات الأربعة المقرر عقدها في عام 2020؛ ولذلك لم يستقد المشروع من مشورة الدول الأعضاء على النحو الذي توخته الجمعية العامة. وكانت النتائج المسنقة من أنشطة تعبئة الموارد بطيئة، وكان على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضغط من أجل الحصول على تمويل غير مخصص لزيادة الموارد المتاحة. وشرعت اللجنة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب.

49 - وفي مراجعة أخرى للحسابات (042/2020)، قيم المكتب مدى كفاية وفعالية تنظيم وإدارة أصول اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومخزونها. وصدرت ست توصيات يجري العمل على تنفيذها.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

50 - أصدر المكتب تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (022/2021) في ما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

51 - ولاحظ المكتب في مراجعته لمشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية (022/2021)، أنه على الرغم من الانتهاء من تشييد الحيز البديل، فإن شراء المقاول العام لم ينجح حتى الآن، مما أدى إلى تأخير بدء التشييد. وهناك خطر من أن يتجاوز المشروع ميزانيته المعتمدة نظرا للتأثير غير المؤاتي على التكاليف الناجمة عن تعزيز العملة المحلية

منذ الموافقة على ميزانية المشروع في عام 2016 وبسبب ارتفاع التكاليف عما هو متوقع للخدمات المهنية والتوظيف. وبالنظر إلى ذلك، يتعين على اللجنة تعزيز استراتيجيات تخفيف المخاطر لمعالجة أوجه تجاوز الإنفاق المحتملة في الميزانية. وشرعت اللجنة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب.

#### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

52 - أصدر المكتب تقريراً واحداً من تقارير التحقيق في ما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

53 - أصدر المكتب تقريراً واحداً من تقارير التحقيق في ما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

#### المكتب التنفيذي للأمم العام

54 - أجرى المكتب عملية استشارية لمراجعة الحسابات شملت كبار المديرين في مجال السفر.

#### الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

55 - أصدر المكتب تقريراً واحداً لمراجعة الحسابات (060/2020) وتقريراً استشارياً واحداً لمراجعة الحسابات في ما يتعلق بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

56 - ولاحظ المكتب في مراجعته لخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (060/2020) أن الآلية تستخدم نظام تتبع الترجمة لتسجيل طلبات الترجمة ورصد التقدم المحرز في التنفيذ. بيد أنه لم يكن لدى الآلية خطة عمل واقعية لمعالجة ورصد تراكم الترجمة التحريرية للأحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وشرعت الآلية في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات المكتب.

#### مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

57 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً واحداً لمراجعة الحسابات (033/2020)، وتسعة تقارير تحقيق، وخمسة تقارير استشارية، و 12 إشعاراً بإغلاق تحقيقات تتعلق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

58 - وبعد التنسيق مع أعضاء ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة لإجراء عمليات مراجعة للاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً يلخص الملاحظات (033/2020). ويمكن تبسيط آليات الإدارة والتنسيق المشتركة بين الوكالات لتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الأدوار بين آليات التنسيق التقليدية داخل البلد، مثل الفريق القطري للعمل الإنساني، والآليات الجديدة التي تنفرد بها اليمن، مثل خلية الطوارئ. وأنشئت وسائل إدارة للمخاطر وضوابط داخلية على العموم ولكن من الممكن جعلها أكثر كفاءة وفعالية من خلال تحقيق الاستفادة المثلى من القوة الجماعية للفريق القطري للعمل الإنساني فيما يتعلق بضمان المساءلة أمام المجتمعات المتضررة، ومن خلال إدارة مخاطر الشراكات، ورصد تنفيذ البرامج؛ من أجل إجراء تقييم أفضل لأثر استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن،

ينبغي للفريق القطري للعمل الإنساني أن ييسر إجراء تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات. ومنذ الانتهاء من مراجعة الحسابات، تم تبسيط ترتيبات الحوكمة المشتركة بين الوكالات، وتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وأطلق الفريق التوجيهي التابع لتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات.

#### مكتب مكافحة الإرهاب

59 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا واحدا من تقارير التحقيق في ما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب.

#### مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

60 - أصدر المكتب تقريرا واحدا لمراجعة الحسابات (027/2020)، وتقريراً واحداً من تقارير التحقيق وإشعاراً واحداً بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

61 - وفي القضية 19/0076، تلقى المكتب تقريرا يفيد بأن أحد موظفي المفوضية قد وافق على مشروع بناء كبير في اليمن دون موافقة أو عقد أو أمر شراء. وخلص تحقيق المكتب إلى أن المشروع لم يتبع الإجراءات المعمول بها أو النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة التي تحكم عمليات الشراء. وقد أحال المكتب استنتاجاته إلى مكتب الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم.

62 - وفي استعراض للتوصيات المتكررة المتعلقة بإدارة المفوضية للمكاتب الميدانية (027/2020)، لاحظ المكتب أن المفوضية كانت تقوم بتحديث دليلها الإداري الميداني وتبسيط هيكل مكاتبها الميدانية. غير أن المفوضية بحاجة إلى تعزيز توجيهها والإشراف على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء ونشر سياستها بشأن منهجية حقوق الإنسان والتدريب، على مكاتبها الميدانية لضمان الاتساق في التنفيذ. وشرعت المفوضية في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب، بما في ذلك نشر دليل إداري ميداني محدث ووضع مجموعة برامج تدريبية.

#### مكتب خدمات الرقابة الداخلية

63 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرين من تقارير التحقيق في ما يتعلق بمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

#### مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

64 - أصدر المكتب خمسة تقارير تحقيق وتقريراً استشارياً واحداً للتحقيق في ما يتعلق بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

#### المستشار الخاص المعني بالأمن البشري ووحدة الأمن البشري

65 - أصدر المكتب تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (053/2020) في ما يتعلق بوحدة الأمن البشري.

66 - ولاحظ المكتب في مراجعته لحسابات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (053/2020)، أن الوحدة امتثلت لمتطلبات الإبلاغ من المانحين وشرعت في اتخاذ إجراءات لتعميم أهداف التنمية المستدامة في برنامج عملها. غير أن المجلس الاستشاري لم يعقد اجتماعات متكررة لمعالجة أنشطة

الصناديق الاستثمارية، بما في ذلك استدامة الصندوق. ولم يتم النظر في مخاطر البرامج والتخفيف منها على النحو الكافي، مما أدى إلى توقعات غير دقيقة وأوجه تأخير في تنفيذ المشاريع. كما أن اتباع عمليات التحقق من العناية الواجبة إزاء الشركاء المنفذين من غير الأمم المتحدة يحتاج أيضاً إلى مزيد من الدقة وتوثيق مناسب.

### لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

67 - أصدر المكتب تقريراً واحداً عن مراجعة الحسابات (027/2020) في ما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

68 - بينت مراجعة أجزائها المكتب (027/2020) أنه حتى 30 نيسان/أبريل 2021 كان قد تم تسديد 50,7 بليون دولار من 52,4 بليون دولار من المقرر دفعها، مما يترك رصيداً مستحقاً يبلغ نحو 1,7 بليون دولار. وتوقعت اللجنة أن يسدّد الرصيد المستحق بالكامل في النصف الأول من عام 2022، مما سيختم ولايتها. ولا تزال الترتيبات المتعلقة بحاسبة الإيرادات المودعة في صندوق التعويضات وتجهيز مدفوعات المطالبات تشكل ترتيبات كافية وفعالة. وحالما يدفع التعويض المستحق بالكامل، فإن قرار مجلس الإدارة سيؤدي إلى إغلاق اللجنة. ورغم أن اللجنة وضعت خطة تصفية، فإنها تحتاج إلى تحديد آجال زمنية لأنشطة التصفية المتبقية. وقبلت اللجنة توصية المكتب بتحديث خطتها.

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

69 - أصدر المكتب تقريراً واحداً من تقارير التحقيق في ما يتعلق بأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

70 - أصدر المكتب تقريراً واحداً عن مراجعة الحسابات (013/2021) وإشعاراً واحداً بالإغلاق في ما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

71 - ولاحظ المكتب في مراجعته حسابات برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (013/2020) أنه على الرغم من أن المؤتمر أنشأ مجلس إدارة البرنامج الذي يحكم البرنامج، فإن المجلس لا يعمل على النحو المنشود، وأنه يلزم تعزيز تكوينه وترتيباته التنفيذية. كما أن الخطة الاستراتيجية الطويلة الأجل للبرنامج لم تقدم بعد لتصادق عليها مجالس الإدارة، ولا توجد استراتيجية أو نموذج لجمع التبرعات لمتطلبات البرنامج في مجال البحث والتطوير، وهي شروط أساسية لاستمراره. ولم يكن للبرنامج موارد مخصصة مزودة بالمهارات التحليلية اللازمة لإجراء تحليلات اجتماعية واقتصادية، مما أثر على العمل الذي تم الاضطلاع به في هذا المجال. كما أن المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والاعتبارات البيئية تحتاج إلى تعزيز، علاوة على أن سياسة التقييم للبرنامج لا تطبق باستمرار. وشرع المؤتمر في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات المكتب.

## مكتب التنسيق الإنمائي

72 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً استشارياً واحداً عن مراجعة الحسابات وتقريراً استشارياً للتقييم وإشعاراً واحداً بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بمكتب التنسيق الإنمائي.

73 - وبناءً على طلب مكتب التنسيق الإنمائي، اضطلعت شعبة التفتيش والتقييم بعمل استشاري داخلي لتقييم التنفيذ المبكر لإصلاح نظام المنسقين المقيمين (انظر أيضاً الفقرة 24 من هذا التقرير). وخلص التقييم إلى أن تقدماً يُحرز في الإصلاح، حيث استُحدث دور المنسق المقيم الجديد بنجاح، واعتبر على نطاق واسع مشروعاً وقيماً. كما أن العمل بدأ بهيكل نظام المنسقين المقيمين الجديد الذي يتألف من هياكل وأدوات وهو يقدم الدعم للإصلاح على النحو المنشود، ولكنه يحتاج إلى بعض التحسينات. وفي حين أن عملية الشراء الشاملة لا تزال في طور التطور، فإن المساءلة غير الواضحة وترتيبات التمويل غير الكافية لا تزال قائمة كعقبات أمام تحقيق إصلاح فعال. وأشار إلى البيانات المستمدة من هذا العمل الاستشاري في تقرير الأمين العام عن استعراض سير عمل نظام المنسقين المقيمين (A/75/905).

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة

74 - أصدر المكتب اثنين من تقارير المراجعة (018/2020 و 021/2020) وتقريرين من تقارير التحقيق في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

75 - وفي القضية 0819/20، تلقى المكتب تقريراً يفيد بأن موظفاً متقاعداً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدم 36 مطالبة كاذبة لسداد نفقات طبية إلى مقدم التأمين الطبي التابع للأمم المتحدة، بلغ مجموعها 20 506,83 دولاراً. وخلص تحقيق المكتب إلى أن الوصفات والفواتير المرفقة بالمطالبات غير صحيحة وأن الموظف تلقى دون مبرر مبلغ 16 021,21 دولاراً من الأموال المسددة. وأعاد الموظف بعد ذلك هذه المبالغ إلى مقدم التأمين. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم وإلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إحالتها إلى السلطات الوطنية.

76 - ووجد المكتب في مراجعته لحسابات إدارة المنح في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) (018/2020)، أن البيانات المتاحة بشأن المنح لم تكن كاملة ودقيقة، مما تسبب بمشاكل في الجودة أثرت على موثوقيتها. وقد أصدر كل كيان إجراءات لإدارة المنح، ولكن لم يتم تنسيقها، ولم توضع مؤشرات أداء رئيسية لرصد كفاءة عمليات إدارة المنح. ولم تنفذ مبادئ توجيهية لمعالجة العجز النقدي والامتثال لضوابط توافر النقدية في أوموجا، حيث سجلت عدة منح أرصدة سلبية. ولم تنشأ آلية لرصد وتنفيذ توصيات بعثات التحقق التابعة للمانحين لضمان التنفيذ في الوقت المناسب.

77 - وخلص المكتب في مراجعته لحسابات إدارة الشراكات (021/2020)، إلى أنه رغم وجود سياسات وإجراءات للشراكة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن البرنامج لم يحدد بصورة منهجية مختلف المخاطر (بما في ذلك مخاطر الاحتيال) في تعامله مع الشركاء ولم يتخذ أي إجراء لتعزيز الضوابط الداخلية للتخفيف من هذه المخاطر. كما كانت هناك ثغرات في إشرافه على الشركاء، ولم تُتبع العناية الواجبة والتقييمات المقارنة بشكل منهجي قبل اختيار الشركاء. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة آلية لتحديد الشركاء المنفذين المعرضين لمخاطر عالية لإجراء استعراضات مالية إلزامية في الموقع، وعمليات

متابعة، وعمليات تفتيش فورية لضمان المساءلة. ولم تكن هناك آلية تصعيد لمعالجة التأخيرات المستمرة في تنفيذ المشاريع، ولم تكن المشاريع التي يجري تنفيذها دائما قائمة على النتائج مع أهداف محددة والنتائج المتوقعة. وشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب.

### أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

78 - أصدر المكتب تقريرا واحدا عن مراجعة الحسابات (029/2021) في ما يتعلق بأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

79 - ولاحظ المكتب في مراجعته لتنظيم المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن التغيير الذي جرى في اللحظة الأخيرة في المكان من سانتياغو إلى مدريد قد تمت إدارته بشكل كاف. غير أن إدارة المخاطر كانت غير رسمية وأدت إلى ثغرات في تحديد وإدارة بعض المخاطر العالية. ولم تكن أداة ونهج إدارة المشاريع ملائمين دائما لهذا الغرض، ولم يتم الحصول دائما على الموافقات المطلوبة على إجراءات الشراء في الوقت المناسب. وشرعت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب.

### مكتب الاتفاق العالمي

80 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (015/2020) في ما يتعلق بمكتب الاتفاق العالمي.

81 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته للحسابات (015/2020) أن مكتب الاتفاق العالمي أجرى استعراضا للنزاهة في عام 2017 ووضع ثماني توصيات لتعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص تغطي على نحو كاف الشواغل التي أثرت. ومع ذلك، ففي حين أعد مكتب الاتفاق العالمي خطط عمل استراتيجية وسنوية وتقارير مختلفة، فإن تلك الوثائق تقتصر إلى مؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم ما إذا كانت الأهداف قد تحققت وما إذا كانت التدابير المتخذة قد حققت الأثر المنشود على مبادرة النزاهة. واستجابة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية شرع مكتب الاتفاق العالمي في اتخاذ إجراءات تصحيحية بينها وضع مؤشرات أداء أساسية. كما وضع سجلا شاملا للمخاطر وفقا لتوجيهات الأمم المتحدة، يغطي المخاطر الحرجة، والدوافع الرئيسية للمخاطر، والضوابط القائمة واستراتيجيات الاستجابة للمخاطر.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

82 - أصدر المكتب تقريرين لمراجعة الحسابات (2020/018 و 062/2020)، وتقرير واحد من تقارير التحقيق، وتقرير استشاريا واحدا بشأن التحقيق، وإشعار واحد بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بموئل الأمم المتحدة.

83 - ولاحظ المكتب في مراجعته لتكاليف دعم البرامج (062/2020)، أن موئل الأمم المتحدة يقوم بتحديث سياسته المتعلقة بتخصيص التكاليف واستردادها. غير أنه لم يكن يطبق معدلات موحدة لتكاليف دعم البرامج؛ وعلاوة على ذلك، فإن الانحراف عن هذه المعدلات ليس له ما يبرره على نحو كاف، ولم يلتمس الحصول على الموافقات المناسبة. كما كانت هناك أوجه تباين بين معدلات تكاليف دعم البرامج



المطبقة في أوموجا والاتفاقات الموقعة مع المانحين. ولذلك فإن موئل الأمم المتحدة معرض لخطر نقص أو إفراط في تحصيل الإيرادات. وبإشراف موئل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المكتب.

### مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

84 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 17 تقريراً لمراجعة الحسابات (017/2020، 022/2020، 025/2020، 028/2020، 029/2020، 030/2020، 032/2020، 035/2020، 036/2020، 038/2020، 041/2020، 043/2020، 047/2020، 048/2020، 052/2020، 057/2020 و 026/2021) وسبعة تقارير استشارية لمراجعة الحسابات وإشعاري إغلاق في ما يتعلق بمفوضية شؤون اللاجئين.

85 - وأظهرت عمليات مراجعة العمليات القطرية الحاجة إلى مزيد من التحسين المستمر في مجالات: (أ) منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له؛ (ب) التسجيل وتحديد وضع اللاجئين؛ (ج) التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة في بيئة محدودة الموارد؛ (د) التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية؛ و (هـ) التأهب لحالات لطوارئ.

86 - ولاحظ المكتب في مراجعته للمشترتيات في العمليات الميدانية خلال جائحة كوفيد-19 (026/2021)، أن المفوضية تكيفت بسرعة مع ترتيبات العمل الجديدة، وأنه قد تم اعتماد ممارسات جيدة في مجال الشراء، بما في ذلك التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة. غير أنه يلزم تعزيز عمليات تخطيط المشترتيات وإدارة المخاطر، كما أن وضع ورصد مؤشرات الأداء الرئيسية ضروري لتحسين العملية. وشرعت المفوضية في اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالتحسينات.

87 - وفي مراجعة حسابات الإدارة والحوكمة الاستراتيجيةتين للأمن (025/2020)، لاحظ المكتب أن الثقافة والسياسة الأمنيّتين في المفوضية لم تكونا جزءاً لا يتجزأ تماماً من القرارات التنفيذية، وأن المشورة والدعم الأمنيّين للمكاتب الإقليمية والعمليات الميدانية المنشأة حديثاً بحاجة إلى مزيد من التوضيح.

88 - وفي مراجعة الحسابات المتعلقة بمنع الاحتيال الذي يتركبه الأشخاص المعنيون في سياق أنشطة إعادة التوطين وكشفه والتصدي له (035/2020) لاحظ المكتب أنه رغم اضطلاع المفوضية بعملية هامة، فإنها تحتاج إلى تعزيز إطار مساءلتها عن الاحتيال لتوضيح أدوار ومسؤوليات وخطوط الإبلاغ لأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل دفع تنفيذ هذه السياسة العامة. كما أن هناك حاجة إلى أدوات لدعم جمع المعلومات المتعلقة بالاحتيال وتحليلها والإبلاغ عنها.

89 - ولاحظ المكتب في مراجعته لاستمرارية تكنولوجيا المعلومات (047/2020) أن المفوضية قد عجلت في رقمنة إطار عملها وضمنت استمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات خلال أزمة كوفيد-19. ومع ذلك، ومن أجل الحفاظ على التقدم الكبير المحرز، يتعين على المفوضية إنشاء وصيانة إطار حديث لاستمرارية تكنولوجيا المعلومات واستمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث لضمان الحد الأدنى من تعطيل لمهام الأعمال الهامة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث أزمة.

90 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، قدم المكتب المشورة بشأن الرصد عن بعد لتدخلات البرامج والحماية، واستخدام البائعين والشركاء اللوجستيين في الأنشطة الحرجة لسلسلة التوريد، والاستخدام الفعال للتدخلات النقدية وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية على المستفيدين.

91 - نفذت المفوضية 43 توصية من توصيات مراجعة الحسابات الـ 98 التي قدمت في الفترة المشمولة بالتقرير .

### معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

92 - أصدر المكتب تقريرا واحدا من تقارير التحقيق في ما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

### معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

93 - أصدر المكتب تقريرا واحدا للتحقيق وتقرير استشاريا للتحقيق في ما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

### الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

94 - أصدر المكتب أصدر المكتب خمسة تقارير من تقارير مراجعة الحسابات (A/75/215) و 020/2020 و 050/2020 و 056/2020 و 058/2020) وتقريرين من تقارير التحقيق وإشعاعا واحدا بإغلاق تحقيق في ما يتعلق بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

95 - وفي مراجعة آليات الإدارة والعمليات ذات الصلة التي كلفت بها الجمعية العامة في مكتب إدارة الاستثمارات التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/75/215)، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن آليات الإدارة والعمليات ذات الصلة بحاجة إلى تعزيز من خلال (أ) تنقيح تفويض السلطة واختصاصات ممثل الأمين العام فيما يتعلق باستثمار الأصول من أجل تركيز مسؤولية الممثل وسلطته على وضع سياسة واستراتيجية الاستثمار وتوفير الإشراف على إدارة الاستثمارات؛ (ب) إعادة تحديد دور مدير المكتب في قيادة عملية صنع القرار في مجال الاستثمار؛ و (ج) وضع وتنفيذ برنامج للتحويل الثقافي يفضي إلى إشاعة ثقافة الانسجام والأداء الرفيع والأخلاقيات في مكتب إدارة الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى التي يمكن بها تحسين الإدارة تعزيز الاستقلال التشغيلي لفريق المخاطر والامتثال وتعزيز فعالية اللجان الداخلية للمكتب. وشرع المكتب التنفيذي للأمين العام في اتخاذ إجراءات لتنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع مكتب إدارة الاستثمارات.

96 - وفي مراجعة حسابات استحقاقات العجز (050/2020)، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إدارة المعاشات التقاعدية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بحاجة إلى ضمان التطبيق العملي والمتسق لبعض السياسات المتعلقة باستحقاقات العجز. فعلى سبيل المثال، يلزم تعزيز الضوابط المتعلقة بالعمالة المدفوعة الأجر للمستفيدين من استحقاقات العجز للتخفيف من خطر إساءة المعاملة. ويتعين على إدارة المعاشات التقاعدية توثيق نوع الأنشطة التي تؤثر على الأهلية للحصول على استحقاق العجز، والتنوعية بالعواقب المحتملة على المستفيدين من عدم الالتزام بشرط الإبلاغ عن جميع العمالة المدفوعة الأجر عند تلقي استحقاقات العجز. وهناك أيضا حاجة إلى إنشاء رادع فعال بالإيراد بعواقب محتملة في حالة إساءة الاستعمال لمنع "الكسب من ناحيتين".

97 - وفي مراجعة حسابات إدارة البيانات وإدارتها والإبلاغ عنها في إدارة المعاشات التقاعدية (020/2020)، وجد المكتب أن إدارة المعاشات التقاعدية بحاجة إلى وضع إطار لإدارة البيانات وإدارة البيانات

يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بملكية البيانات والإشراف عليها؛ معالجة مواطن الضعف الأمنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ استكمال الوثائق المتعلقة بتصميم المعلومات ونماذج البيانات في مجال الأعمال التجارية؛ وتسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال.

98 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لاستراتيجية المعلومات والاتصالات وتنفيذ نموذج التشغيل المستهدف في مكتب إدارة الاستثمارات (056/2020)، أن هذا الأخير بحاجة إلى تعزيز آلياته لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة برنامجه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الجدير بالذكر أن مكتب إدارة الاستثمارات بحاجة إلى زيادة الوعي داخل اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمسؤولياته فيما يتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونموذج التشغيل المستهدف. كما أن مكتب إدارة الاستثمارات لم يكيف تنفيذ إدارة البيانات، وعمليات تخزين البيانات، ونوعية البيانات مع استراتيجية البيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

99 - وقد شرع كل من إدارة المعاشات التقاعدية ومكتب إدارة الاستثمارات في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

#### مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

100 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية اثنين من تقارير المراجعة (024/2020 و 019/2020)، وخمسة من تقارير التحقيق، وثلاثة إشعارات بإغلاق تحقيقات في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

101 - وفي القضية 0499/19، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً يفيد بأن أحد موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد قام بإغفالات مادية في بيانات التاريخ الشخصي التي قدمها للعمل في المنظمة. وخلص تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الموظف قد ضحّم من تاريخ عمله ولم يكشف عن استقالته القسرية من أحد أرباب العمل السابقين بعد إجراء تأديبي وإنهاء خدمته من رب عمل سابق ثان لعدم إفشائه وقائع مسبقة سلبية. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته مكتب الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم.

102 - وفي القضية 0413/19، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً يفيد بأن أحد موظفي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كان يقدم ملكية فكرية تخص المنظمة إلى موظف سابق لمساعدة الشركة الخاصة والأنشطة التجارية التي يقوم بها. وخلص تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الموظف قد شارك في أنشطة خارجية غير مأذون بها باستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، وروج لدى دولة عضو لبرامجيات كيان خارجي. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته مكتب الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم.

103 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في مراجعته لحسابات الشركاء المنفذين في المكتب الميداني للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا (024/2020)، أنه تم تنفيذ عدة مبادرات لتعزيز الإطار التنفيذي وإطار السياسات بشأن الشركاء الذين يستخدمهم المكتب. بيد أن الممارسات والمبادئ التوجيهية المحلية المعتمدة في اختيار وإدارة الشركاء لم تكن دائماً موثقة بدقة ومعتمدة من قبل مقر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لضمان الاتساق في تطبيقها. وتماشياً مع إطار عمل المكتب المعني بالمخدرات

والجريمة لإشراك الأطراف الخارجية، يلزم أيضا توجيه إضافي بشأن تعميم مراعاة قضايا الجنسين وحقوق الإنسان في اختيار الشركاء وإدارتهم. وقد تناول المكتب المعني بالمخدرات والجريمة هاتين المسألتين ونفذت التوصيات المتعلقة بهما تنفيذا كاملا. كما لم يجر تقييم مستقل لأنشطة التنمية البديلة لتقييم أثرها وتحديد الدروس المستفادة. وشرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصية.

### مكتب الأمم المتحدة في جنيف

104 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثلاثة من تقارير مراجعة الحسابات (008/2021 و 037/2020 و 045/2020) وتقرير واحد من تقارير التحقيق في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

105 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لمطالبات التأمين الطبي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (045/2020) وجود آليات كافية لقياس ورصد الأداء، وأن الجداول الزمنية المحددة لتجهيز المطالبات الطبية قد تحققت عموما. بيد أنه ما زال يتعين على مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يقيم ما إذا كان هناك، بالنظر إلى عبء العمل، ما يدعو إلى إنشاء وظيفة مستشار طبي. كما يتعين عليه توثيق استراتيجيته ومختلف المبادرات التي يعتمدها للقيام بها توثيقا أفضل. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لديه تقييم واستراتيجية لمخاطر الغش، فإن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى تعزيز لضمان اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من مخاطر محددة. وشرع مكتب الأمم المتحدة في جنيف في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

### مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

106 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرين لمراجعة الحسابات (026/2020 و 018/2020)، وأربعة من تقارير التحقيق، وثلاثة تقارير استشارية بشأن مراجعة الحسابات، وإشعار واحد بإغلاق تحقيق فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

107 - وفي القضية 0503/18، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا عن مخالفات في المشتريات تورط فيها موظف من إدارة شؤون السلامة والأمن كان موجودا في كينيا. وخلص تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن عروض أسعار مزورة قد قدمت وأن العرض الذي قدمه مقدم العرض الفائز في نهاية المطاف غير تنافسي، مما أسفر عن خسارة تقدر بالمنظمة قدرها 4 560 دولارا. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الموظف قدم تفسيرات غير متسقة ومتناقضة بشأن مصدر الاقتباسات الاحتياطية ولم يتبع إجراءات عمليات الشراء. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم وأصدر تقريرا استشاريا إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي سلط فيه الضوء على نقاط الضعف في الرقابة في إجراءات الموافقة على عمليات الشراء المنخفضة القيمة ودفعها.

108 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في مراجعة حسابات مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيروبي (026/2020)، أنه في حين وضع المركز استراتيجية للاتصالات لتعزيز مكانة الأمم المتحدة بغية إقامة شراكات أقوى ومستدامة، فإن الأهداف الاستراتيجية لم توضع بالكامل لتشمل النتائج المتوقعة، ولم يوضع نظام لإدارة الأداء لرصد الإنجازات والإبلاغ عنها. كما لم يكن هناك إطار لإدارة المخاطر لتحديد المخاطر والتخفيف

منها بشكل منهجي، ولا نظام قائم على النتائج لتخصيص الموارد لضمان تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. وشرع مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيروبي في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات المكتب.

### مكتب شؤون الفضاء الخارجي

109 - أصدر المكتب تقريراً واحداً من تقارير التحقيق في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

### معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

110 - أصدر المكتب تقريراً واحداً عن مراجعة الحسابات (002/2021) في ما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

111 - ولاحظ المكتب في مراجعته للحسابات (002/2021) أن الضوابط الإدارية كانت قائمة عموماً في المعهد. غير أن المواءمة كانت معدومة بين استراتيجيته وإطاره المنطقي للإدارة القائمة على النتائج، الذي كان يُستخدم للإبلاغ عن الأداء إزاء الأهداف الاستراتيجية للمجلس. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤشرات الأداء في إطار السجل كانت موجهة في معظمها نحو النواتج وتحتاج إلى استعراض لإتاحة قياس أفضل للنتائج والبحوث التي أجريت. وشرع المعهد في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات المكتب.

### تقارير التحقيق والإشعار بالإغلاق والتقارير الاستشارية المتصلة بالمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

112 - أصدر المكتب ما يلي:

- (أ) إشعار إغلاق واحد يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛
- (ب) إشعار إغلاق واحد يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ج) أربعة تقارير تحقيق تتعلق بمنظمة الطيران المدني الدولي؛
- (د) تقريران للتحقيقات يتعلقان بمركز التجارة الدولية؛
- (هـ) تقرير تحقيق واحد يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- (و) تقرير تحقيق واحد يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (ز) تقريراً تحقيق يتعلقان بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛
- (ح) إشعاران بالإغلاق يتعلقان بمفوضية شؤون اللاجئين؛
- (ط) تقرير واحد من تقارير التحقيق يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
- (ي) خمسة تقارير تحقيق، وتقريران استشاريان وأربعة إخطارات إغلاق تتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛
- (ك) إشعار إغلاق واحد يتعلق بمنظمة الصحة العالمية.

## سابعاً - متطلبات إعداد التقارير الصادر بها تكليف

### ألف - أنشطة التشييد

113 - عملاً بالقرارات 272/71 ألف و 263/74 عاشراً و 253/75 عاشراً، يواصل المكتب توفير الرقابة على تجديد قاعة أفريقيا في مباني اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في مباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وترد معلومات عن الاستنتاجات الرئيسية في الفقرتين 48 و 51 من هذا التقرير.

### باء - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

114 - عملاً بالقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 270/59 و 271/59، يواصل المكتب توفير الرقابة الداخلية على كامل عملية المطالبات للجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وقد نوقشت الاستنتاجات الأخيرة في الفقرتين 67 و 68 من هذا التقرير.

### جيم - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

115 - عملاً بالقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة 218/48 باء و 263/74 ألف و 246/75، يظل المكتب الهيئة الوحيدة للرقابة الداخلية لأمانة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة واستثماراته. وقد نوقشت الاستنتاجات الأخيرة في الفقرات من 94 إلى 103 من هذا التقرير.

### دال - الشراء

116 - عملاً بالقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة 275/73 و 256/74 و 247/75، يواصل المكتب تعزيز تركيزه على رصد أنشطة الشراء. وقد نوقشت الاستنتاجات الأخيرة في الفقرتين 42 و 44 من هذا التقرير.